CD/2000

4 September 2014
Arabic
Original: English

# مؤتمر نزع السلاح

**رسالة مؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة من رئيس مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة تحيل بها تقرير الفريق العامل غير الرسمي الذي أنشأه مقرَّر المؤتمر الذي اعتُمد في جلسته العامة ١٣٠٨ التي عقدت في ٣ آذار/مارس ٢٠١٤**

يشرفني أن أقدم إلى مؤتمر نزع السلاح التقرير النهائي عن أعمال الفريق العامل غير الرسمي الذي أنشأه المقرَّر CD/1974 الذي يكلفه بإعداد برنامج عمل جوهرُه متين وتنفيذه متدرج.

ويقدم التقريرَ الرئيس المشارك ونائبه بصفتهما الشخصية دون المساس بالمواقف الوطنية للدول الأعضاء.

*(توقيع)*: مازلان محمد
رئيس مؤتمر نزع السلاح

(A) GE.14-15616 190914 240914

*1415616*

الرجاء إعادة الاستعمال

سيدي الرئيس،

١- يشرفني غاية الشرف أن أقدم إليكم، بصفتي نائب الرئيس وباسم نائبي، سعادة سفير أستراليا، السيد بيتر وولكوت، تقريراً عن نتائج المشاورات غير الرسمية التي عقدت في عام ٢٠١٤ في إطار الفريق العامل غير الرسمي الذي أنشأه مؤتمر نزع السلاح بمقرره CD/1974. وجاء إنشاء الفريق نتيجة الأنشطة التي قمنا بها بالصفتين نفسيهما في إطار الفريق العامل غير الرسمي الذي أنشئ في عام ٢٠١٣ بمقتضى المقرر CD/1956/Rev.1.

٢- ولعلكم تذكرون أن ولاية الفريق تتمثل في إعداد برنامج عمل متين في جوهره ومتدرج في تنفيذه في أقرب وقت ممكن من دورته لعام ٢٠١٤.

٣- ولقد عقدنا منذئذ، أنا وسعادة السفير وولكوت، بموجب الفقرة ٥ من المقرر CD/1974 وبناء على اتفاق بين الرؤساء، مشاورات مستفيضة بشأن برنامج العمل، واستكشفنا بالخصوص إمكانية استحداث ولاية تفاوض بشأن القضايا الأساسية الأربع (CD/1965). وشملت مشاوراتنا أيضاً إمكانية استحداث ولاية تفاوض بشأن تشكيلة من هذه القضايا الأربع. لذا، عقدنا ثلاثة اجتماعات مفتوحة حضرها دول أعضاء في مؤتمر نزع السلاح وأخرى لها صفة مراقب في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤ و٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤ و١٨ آب/أغسطس ٢٠١٤.

٤- وقرر مؤتمر نزع السلاح، في الآن نفسه في جلساته الأولى في عام ٢٠١٤ برئاسة اليابان، وقد كان مستمراً في البحث عن سبيل للتفاوض من جديد، عقد اجتماعات مفتوحة العضوية لإجراء مناقشات منظمة وجوهرية بشأن بنود جدول الأعمال (برنامج الأنشطة). وكانت المناقشات التي تلت في اجتماعات المؤتمر عام ٢٠١٤ بخصوص برنامج الأنشطة مناسبة نفيسة كي تتبادل الوفود وجهات نظرها وتحدد القضايا المتفق عليها والمختلف فيها وتمهد الطريق لتسهيل المفاوضات المقبلة المحتملة عقب اعتماد برنامج عمل. لكنها لم تفض إلى اختراق يسمح باعتماد برنامج عمل.

٥- ومع تقدم مشاوراتنا، تبيّن عدم وجود أي توافق على المضي قدماً ببرنامج عمل بشأن أي من القضايا الأربع التي يراد لها أن تكون متينة في جوهرها ومتدرجة في تنفيذها، وعدم وجود أي أمل في الاتفاق على برنامج عمل مبسط، ولا الجمع بين بنود محددة بين بنود جدول الأعمال الرئيسة بهدف التفاوض بشأنها، مثل البندين ١ و٢ من جدول الأعمال، مع التركيز خاصة على المواد الانشطارية بهدف استخدامها في صنع أسلحة نووية وأجهزة متفجرة نووية أخرى، والبند ٣ (منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي) والبند ٤ (ضمانات الأمن السلبية). وبعد إمعان النظر، نرى أن من المستبعد أن يتغير ذلك في المستقبل المنظور.

٦- وبالنظر إلى هذه الظروف، استكشفنا أيضاً ما إذا كان ثمة اهتمام ورغبة في التفاوض بشأن البند ٥ من جدول الأعمال المتعلق بـ"تسليح المصادر المشعة/حظر الأسلحة الإشعاعية".

٧- ولاحظنا في هذا الصدد أن المصادر المشعة خطرة وقد تكون فتاكة إما بسبب الحوادث أو سوء الاستخدام أو الأنشطة المغرضة، مثل صنع "قنابل قذرة". ولاحظنا أيضاً أن مؤتمر نزع السلاح أنشأ، في عام ١٩٩٠ استناداً إلى المناقشات التي جرت في الأعوام ١٩٨٧ و١٩٨٨ و١٩٨٩، لجنة مخصصة معنية بالأسلحة الإشعاعية قصد إبرام اتفاق عن بدء المفاوضات بشأن اتفاق يحظر تطوير الأسلحة الإشعاعية وإنتاجها وتخزينها واستخدامها. ولاحظنا أيضاً أنه مع وجود نظام ملزم سياسياً (يرد في مدونة قواعد السلوك التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن سلامة المصادر المشعة وأمنها)، فإن ثمة احتمالاً بوجود ثغرة قانونية في تغطية المصادر المشعة. وتتعلق المسألة بما إذا كانت المخاطر الأمنية والصحية العامة الهامة المقترنة بهذه القضية تستحق استصدار قرار يقضي ببدء المفاوضات لـ "ملء الفراغ القانوني المحتمل". وفي أعقاب اجتماع ١٩ أيار/مايو، أعددنا ورقة عمل عن تسليح المصادر المشعة وعرضناها على مؤتمر نزع السلاح بصفتنا رئيساً مشاركاً ونائباً للرئيس المشارك. ورحب كثير من الأعضاء والمراقبين في المؤتمر بالورقة، وأشادت وفود عدة بنهجها المتوازن وباستحثاثها مناقشة القضايا المتعلقة بتأييد أو معارضة بدء المفاوضات عن اتفاقية بشأن تسليح المصادر المشعة، وبتوضيحها الإطار القانوني القائم الذي يندرج فيه البند ٥ من جدول الأعمال. وبحثت الوفود المسألة لاحقاً إبان تنفيذ برنامج الأنشطة المخصص لهذا البند الذي ترأس أعماله سعادة سفير بيلاروس، السيد ميخائيل خفوستوف، يوم ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٨- وبحث الفريق العامل غير الرسمي أيضاً ما إذا كان ثمة من مجال لتطوير تلك المقترحين المتعلقين ببرنامج العمل اللذين قدمهما الأمين العام بالنيابة، السيد مايكل مولر، إلى المؤتمر في ٢٠ أيار/مايو للمضي ببرنامج العمل قدماً. وفيما يلي ملخصهما:

- انتهاج نهج يفضي إلى وضع اتفاقيةٍ إطاريةٍ قد تضاف إليها لاحقاً بروتوكولات تتعلق بالمضمون؛
- استكشاف سبل للتفاوض في نظم طوعية وملزمة سياسياً.

٩- وبدا من مناقشة المقترحين في اجتماع الفريق العامل غير الرسمي يوم ٢٨ تموز/يوليه أن الآراء لم تتفق على التقدم في كلا الخيارين اللذين اقترحهما السيد مولر في المستقبل القريب. ومع ذلك، أشارت وفود عدة إلى أنهما قد يكونان سبيلين يُقْدران المؤتمر مستقبلاً على التوصل إلى اتفاق بشأن ولاية تفاوضية.

١٠- واقترحنا أيضاً في اجتماع ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، متى حصل توافق، طريقة لتحقيق تقدم محتمل في عام ٢٠١٥. ويشمل ذلك الاهتمام الشديد بما يلي:

- تعيين منسقين في عام ٢٠١٥ يعنون ببنود جدول الأعمال الأربعة الأساسية في إطار برنامج أنشطة (ينسجم مع عام ٢٠١٤)؛
- الاتفاق على إنشاء فريق عامل غير رسمي لدراسة أمور منها جدوى التفاوض بشأن البند ٥ من جدول الأعمال. وقد يشمل ذلك تدقيق النظر في الأسس الموضوعية أو غيرها من عناصر اتفاقية عن تسليح المصادر المشعة، والقضايا التي قد تستلزم التفاوض متى اتفق مؤتمر نزع السلاح على الأخذ بهذا المسار.

١١- وكان واضحاً من مناقشات ٢٨ تموز/يوليه أن جميع الوفود لن توافق على هذا المقترح.

١٢- وبناء على ما تستوجبه الفقرة ٦ من الوثيقة CD/1974، نقدم إليكم الآن التقرير النهائي عن أعمال الفريق. ونؤكد عدم التوافق على برنامج عمل في هذه الفترة أو على دراسة أي من الخيارين المذكورين آنفاً. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن تبادل الآراء في كثير من المواضيع كان مثمراً، الأمر الذي أفسح المجال لبعض مسالك التقدم في الاتفاق على برنامج عمل.

*(توقيع)* لويس غاليغوس شيريبوغا
رئيس مشارك

*(توقيع)* بيتر وولكوت
نائب الرئيس المشارك